هيئة الأوراق المالية تعمل على تمكين إصدار صكوك التمويل الإسلامي

28 مليار دينار.. مستوى قياسي جديد للقيمة السوقية لبورصة عمان

تسجيل صندوقين استثماريين جديدين واهتمام متزايد بإطلاق مزيد من الصناديق

عبد الرحمن الخوالدة
Abdalrhman@alghad.jo

عمان – أكد رئيس هيئة الأوراق المالية عماد أبو حلتم، أن الحكومة تواصل جهود تعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، بما يساهم في جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة فرص التشغيل، مشددا على أن الاقتصاد الأردني، أثبت منعة واضحة رغم التحديات الجيوسياسية في المنطقة، وما يزال يشكل نقطة جذب للمستثمرين إقليميا ودوليا.

وأضاف أبو حلتم، خلال جلسة عقدها منتدى التواصل الحكومي بعنوان "تعزيز سوق المال الأردني"، وأدارها أمين عام وزارة الاتصال الحكومي د. زيد النوايسة، أن الهيئة تعمل ضمن إطار رؤية التحديث الاقتصادي على تنفيذ مشاريع رئيسية، تشمل تشجيع صناديق الاستثمار المشترك، وتمكين إصدار صكوك التمويل الإسلامي، وتنشيط السوق الثانوي لتداول السندات في بورصة عمان.

وشدد أبو حلتم على أن ما يشهده سوق المال الأردني يمثل تحولا تدريجيا نحو تنويع أدوات التمويل، والانتقال من الاعتماد التقليدي على البنوك إلى منظومة أكثر شمولا، تعزز كفاءة السوق وقدرته على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو المستدام.

مؤشرات قياسية وثقة متصاعدة

وأشار، إلى أن القيمة السوقية لبورصة عمان بلغت نحو 28 مليار دينار حتى 13 نيسان (أبريل) الحالي، مسجلة مستوى قياسيا جديدا، وبنمو نسبته 44 ٪، مقارنة مع الربع الأول من العام الماضي، في انعكاس مباشر لارتفاع ثقة المستثمرين وتحسن أداء الشركات.

وبين أن حجم التداول السنوي خلال العام الماضي، بلغ نحو 2.3 مليار دينار، فيما تراوح المعدل اليومي بين 9.1 مليون دينار في كانون الثاني (يناير)، و10.8 مليون في شباط (فبراير)، و12.1 مليون في آذار (مارس)، بمتوسط يومي يقارب 8.8 مليون دينار.

وأوضح أن ما يقارب 47 ٪ من ملكية الأسهم في السوق، تعود لمستثمرين أجانب، جزء كبير منهم مؤسسات وصناديق استثمارية طويلة الأجل، ما يعزز الاستقرار ويؤكد جاذبية السوق الأردني.

ولفت أبو حلتم، إلى أن الشركات المدرجة حققت أرباحا بلغت نحو 2.3 مليار دينار، وهو ثاني أعلى مستوى تاريخي، مشيرا إلى أن نحو 52 ٪ من هذه الأرباح، سيتم توزيعه على المساهمين، بقيمة تقارب 1.2 مليار دينار.

وأكد أن هذه التوزيعات ستنعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي، من خلال إعادة ضخ السيولة في الأسواق، وتنشيط مختلف القطاعات، سواء عبر الاستهلاك أو إعادة الاستثمار.

وفيما يتعلق بأدوات الاستثمار، كشف عن تسجيل صندوقين جديدين للاستثمار المشترك خلال الأشهر الماضية، هما صندوق "كابيتال للاستثمار العالمي" و"صندوق صفوة المتوازن"، مقارنة مع إطلاق صندوق واحد فقط خلال الخمسة عشر عاما الماضية.

وأشار، إلى أن هذا التطور يعكس تحولا في سلوك السوق وثقة المستثمر المحلي، مؤكدا أن المستثمر المحلي يشكل القاعدة الأساسية، لجذب الاستثمار الأجنبي.

وأوضح أن صناديق الاستثمار المشترك، توفر للمستثمرين حلا متكاملا يوازن بين الأمان والسيولة والعائد، من خلال إدارة احترافية وتنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر.

الصكوك الإسلامية.. توسع في التمويل

وبين أبو حلتم، أن السوق يشهد تناميا في إصدارات الصكوك الإسلامية، التي تشمل صيغ الإجارة، والمرابحة، والسلم، والمضاربة، والمشاركة، والاستصناع، وصكوك بيع حق المنفعة، إلى جانب توجهات لإصدارات جديدة من القطاعين الخاص والعام.

وأشار، إلى أن هذه الأدوات توفر قنوات تمويل إضافية للشركات والمؤسسات، بما يعزز قدرتها على التوسع والاستثمار، ويمنح المستثمرين خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وكشف عن توجه حكومي لإطلاق حزمة حوافز تستهدف تشجيع الشركات العائلية على التحول إلى شركات مساهمة عامة، بما يعزز الحوكمة والاستدامة، ويوفر مصادر تمويل جديدة تدعم خطط التوسع، خاصة في القطاعات التصديرية.

حماية المستثمرين وتنظيم السوق

توجه حكومي لإطلاق حزمة حوافز لتشجيع الشركات العائلية على التحول إلى مساهمة عامة

واكد أبو حلتم أن الهيئة تعمل على تعزيز حماية صغار المستثمرين من خلال التشريعات والرقابة والتوعية، داعيا المستثمرين إلى الاعتماد على القنوات الرسمية وتجنب الانجرار وراء الفرص الوهمية، أو الجهات غير المرخصة.

وفيما يتعلق بالعملات الرقمية، أوضح أنها لا تؤثر بشكل مباشر على سوق الأوراق المالية، مشيرا إلى أن تنظيمها مستقبلا سيعزز الرقابة ويحمي المستثمرين، ضمن منظومة متكاملة تشمل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال والجهات الرقابية الأخرى.

أرباح الشركات المدرجة تتجاوز 2.3 مليار دينار وتوزيعات نقدية تتخطى 1.2 مليار

وردا على سؤال "للغد" حول توجه الأسواق العالمية نحو فرض معايير الإفصاح المتعلقة بالاستدامة والبيئة (ESG)، وما إذا كان هناك توجها حكوميا لإلزام الشركات المدرجة في بورصة عمان، بتضمين هذه المعايير في تقاريرها السنوية، أكد أبو حلتم أن العمل على هذا الملف جار محليا، وأنه سيكون متطلبا معياريا خلال العامين المقبلين.

مغيري كدن: تعاملت الصنبين.

وأشار، إلى أن الأردن يعد من الدول السباقة في "تخضير" أنظمته المالية، بما ينسجم مع التطورات العالمية في معايير الاستدامة والإفصاح.

النوايسة: ترسيخ ثقة المستثمرين في السوق المالي ركيزة أساسية لتحفيز النمو

معايير الاستدامة ستصبح إلزامية خلال عامين والأردن بمقدمة الدول في "تخضير" النظام المالي

إلى ذلك، أوضح الأمين العام لوزارة الاتصال الحكومي زيد النوايسة، الذي أدار أعمال المنتدى، أن السياسات الاقتصادية تنعكس بشكل إيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية، وتساهم في تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة.

وأضاف النوايسة أن ترسيخ ثقة المستثمرين في السوق المالي، يمثل ركيزة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات، بما ينسجم مع أهداف التنمية والتحديث الاقتصادي.